مصفوفة المعايير الهيكلية للبرنامج الاقتصادي والمالي الذي تدعمه منظومة الائتمان الموسع من قبل صندوق النقد الدولي

1- السياسة المالية

العدد	الهدف	الاجراءات	
1	الاستدامة المالية والإنصاف	مصادقة مجلس الوزراء على استراتيجية إصلاح الوظيفة العمومية	تم
2	الاستدامة المالية وجودة الخدمات العمومية	الانتهاء من عملية المسح الوظيفي للوزارات الأربع (الصحة، التربية، المالية والتجهيز)	في الأثناء
3	الاستدامة المالية والإنصاف	نشر القانون الأساسي لميزانية الدولة بالرائد الرسمي	أرسل الى مجلس نواب الشعب
		إحداث إدارة للمؤسسات الكبرى تشمل المسؤولية الفعلية للمهام الرئيسية لتطبيق قانون الضرائب (الإدارة والخدمات والمراقبة)	في الأثناء
4		استكمال صياغة عقود النجاعة التي تحتوي على المؤشرات المالية والإدارية لأكبر خمس شركات عمومية (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة التونسية لصناعات التكرير، ديوان الحبوب، الخطوط التونسية، الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد).	في الأثناء
5			
6	تدعيم التصرف في المديونية	الانتهاء من صياغة استراتيجية التداين متوسط المدى	تم
7	مواصلة محاربة الفساد لتعزيز الحكم الرشيد	إحداث واعتماد "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"	أرسل الى مجلس نواب الشعب
8	حماية الطبقات الاجتماعية الضعيفة و توجيه الدعم الى مستحقيه	استكمال إعداد بنك المعطيات حول العائلات المعوزة والعائلات ذات الدخل المحدود	ديسمبر 2017
	الإصلاحات الجديدة		
9	تدعيم جهود الاستخلاص الجبائي	نقل مهام مراقبة الشركات الكبرى (الفحص الشامل) واستخلاص متخلدات الأداءات لمهام إدارة الشركات الكبرى وجعلها عملية	أكتوبر 2017
10	التحكم في كتلة الأجور	اعتماد منشور من رئاسة الحكومة يحدد الانتدابيات الى حدود 7500 بقانون المالية 2017 و ب3000 لقانون المالية 2018	أكتوبر 2017
11	التحكم في عجز الصناديق الاجتماعية	اعتماد قانون جديد للصناديق الاجتماعية	سبتمبر 2017
12	مواصلة محاربة الفساد لتعزيز الحكم الرشيد	امضاء أمر تعيين أعضاء الهية العليا للحوكمة و مكافحة الفساد و رواتبهم و تحديد ميزانيتها في قانون المالية 2018	أكتوبر 2017

2- السياسة المرتبطة بالقطاع المالي

العدد	الهدف	الاجراءات	
13	استقرار القطاع المالي	مصادقة مجالس إدارة البنوك العمومية على عقود النجاعة (تشمل على سبيل المثال نسبة الاستغلال، وإعادة هيكلة القروض المعلقة على أساس موحد لكل الفروع التابعة للبنوك) وفقا لبرامج جديدة لإعادة الهيكلة.	تم
14		رفع أسعار الفائدة المفرطة بحيث لا تقل عن مستوى سنة 2009.	مجلس نواب الشعب
15		إجراء عملية تفقد لأكبر سبعة بنوك خاصة وفقا لأفضل المعايير وبمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي على النحو المتفق عليه مع البنك المركزي التونسي. مع العلم أنه تم الانتهاء سنة 2015 من الزيارات التفقدية لإثنين من البنوك الخاصة (بنك الأمان و الاتحاد الدولي للبنوك)	في الأثناء
16		التنفيذ الآلي من قبل المشرفين على دليل رقابة بنكية جديدة يعتمد على المخاطر Supervision basée sur le risque.	تم
17		مصادقة مجلس إدارة كل من الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي على مخطط أعمال منقح يضمن الامتثال للوائح طوال فترة إعادة الهيكلة	سيتم
18		الموافقة على التشريعات الثانوية لمعالجة بعض نقاط الضعف في القانون البنكي تهم: (1) أمر حكومي يتعلق بضبط النظام الداخلي للجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة و (2) أمر حكومي يتعلق بضبط قواعد تدخل و تنظيم و تسيير صندوق ضمان الودائع البنكية والقواعد المتعلقة بالانخراط فيه وتعويض المودعين.	تم
		الاجراءات الجديدة	
19		اعتماد أوامر و قوانين لتمكين البنوك العمومية من المرونة في التخلص من الديون المتعثرة	جوان 2017
20		اعتماد سياسة نقدية صارمة للتحكم في التذبذبات المرتفعة لسعر الصرف	دائم

3- الاصلاحات الهيكلية / تطوير القطاع الخاص

العدد	الهدف	الاجراءات	
21	تعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل	المصادقة على قانون المنافسة و على 4 أوامر التطبيقية والبدء باعتمادها	تم
22		المصادقة على قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص و3 أوامر تطبيقية المتعلقة والبدء بتطبيقها	تم
23		المصادقة على مجلة الاستثمار و 3 أوامر التطبيقية والبدء باعتمادها	تم

Leaders